مجتمع

فلوريدا تستعد لإعصار جديد قد يصبح «قوياً جداً»

يتجه إعصار جديد نحو ولاية فلوريدا من المرجح اشتداده، في خضم جدل حول المساعدات الفيدرالية لضحايا الكوارث عقب مرور إعصار هيلين المدمر عبر جنوب شرقي الولايات المتحدة قبل أسبوع. ويُعتبر إعصار ميلتون إعصاراً من الفئة الأولى (من أصل خمس فئات معتمدة). ومن المتوقع أن يصبح «إعصاراً كبيراً» (من الفئة الثالثة وما فوق) قبل أن يصل إلى ساحل فلوريدا الغربي في منتصف الأسبوع، كما حذرت الوكالة الأميركية لمراقبة الأعاصير «إن إتش سي» إذ أشارت إلى أن «أضراراً كبيرة ستلحق» بالمساكن. (فرانس برس)

نيجيريا: ارتفاع عدد ضحايا غرق قارب إلى 70

أعلنت السلطات النيجيرية، أمس الاثنين، ارتفاع عدد ضحايا غرق قارب بولاية نيجر، غربي البلاد، إلى 70 شخصاً. وأوضحت الهيئة الوطنية للممرات المائية الداخلية في البلاد، في بيان، أن قارباً غرق مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الجاري في نهر غبايبو، وعلى متنه 300 شخص. وأشار إلى ارتفاع عدد الجثث التي عثر عليها إلى 70 وإنقاذ 150 آخرين، مؤكداً أن عمليات البحث والإنقاذ مستمرة في المنطقة منذ الأول من أكتوبر/ تشرين الأول. وأعرب الرئيس النيجيري بولا أحمد تينوبو عن تعازيه للشعب النيجيري جراء الحادث. (الأناضول)

زيتون نابلس تحت النار

بات سكان بلدة مادما إلى الجنوب من مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية، غير قادرين على الوصول إلى نحو 5 آلاف دونم من أراضيهم المزروعة بأشجار الزيتون، جراء قيود فرضها الجيش الإسرائيلي واعتداءات المستوطنين منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. يأتي ذلك مع بدء المزارعين الفلسطينيين بجني ثمار الزيتون منذ مطلع أكتوبر الجاري، وسط تحديات يواجهونها في قطف الثمار بالمناطق المتاخمة للمستوطنات بالضفة الغربية. وتوقّع وزير الزراعة الفلسطيني رزق سليمية في تصريحات صحافية، ألا يتمكن المزارعون من الوصول إلى 150 الف دونم مزروعة بالزيتون. وتعرض مزارعو مادما وبلدات أخرى في الضفة الغربية لاعتداءات المستوطنين خلال جني الثمار، بينها تدمير ممتلكاتهم وسرقة أدوات القطف وتحطيم المركبات والاعتداء بالضرب والترهيب. ويقول رئيس مجلس قروي مادما عبد الله زيادة، إن «مجموعة من المستوطنين هاجموا، أمس الاثنين، قاطفي الزيتون في أراضي البلدة واعتدوا عليهم وأطلقوا الرصاص تجاههم وطردوهم من حقولهم». وأشار زيادة إلى أن مجموعة من المستوطنات القريبة من البلدة بينها مستوطنة يتسهار، يشن ساكنوها أعمال عربدة وسرقة للمحاصيل، ويعتدون على المزارعين ويمنعونهم من الوصول إلى أراضيهم. وقال: «نحو 70% من أراضي البلدة الزراعية بات من الصعب الوصول إليها». (الأناضول)

قطف زيتون مادما رغم الاعتداءات الإسرائيلية (عصام الريماوي/ الأناضول)

مخيمات الشمال السوري تخشى السيول

ريف إدلب ـ **عامر السيد علي**

في العادة ينتظر كل المزارعين شمال غربي سورية موسم الأمطار والشتاء لتأمين محصول وافر، لكن سكان المخيمات العشوائية قرب أراضي هؤلاء المزارعين باتوا يتوجّسون شراً من تلك الأمطار بعدما كان يعتبرونها مصدر خير في السابق.

في مخيم «الليث» العشوائي بريف مدينة معرة مصرين قرب مدينة إدلب، يعيش أحمد المحمد مع عائلته، بعدما نزحوا إليه إثر دخول قوات النظام قريتهم في ريف إدلب الجنوبي. وهو يُخبر «العربي الجديد» بأن الوضع المأساوي يتكرّر في المخيم كل شتاء حيث يواجه مع أفراد عائلته البرد والأمطار والسيول والعواصف التي تقتلع الخيام التي تصبح هشّة جداً أمام الطقس السيئ. ويقول: «تشكل الأمطار الغزيرة في كل شتاء بحيرةً صغيرةً داخل مخيمنا فتغرق بعض الخيام، ويحتجز بعض الناس في خيمهم من دون أن يستطيعوا الخروج. ويتكرر هذا الوضع في حين لا نملك القدرة المالية على تغيير المكان أو شراء خيام جديدة أكثر قدرة على مواجهة عوامل الطقس، لا سيما العواصف، فالأمطار تخترق الخيام كلها من دون استثناء». ويذكر أحمد أنهم يحصلون على تدفئة عبر إحراق ما يجمعونه من مواد بلاستيكية رغم أنها تضرّ بالصحة، لا سيما لدى الأطفال، وقد انقطعت المساعدات عن مخيم الليث العشوائي على غرار كثير من المخيمات العشوائية شمال غربي سورية، لا سيما في ريفي إدلب وحلب. وهذا الأمر مستمر منذ ثلاثة أعوام، وبعضها أكثر.

وتعتبر المخيمات العشوائية تجمعات وصل إليها النازحون على فترات متعاقبة منذ عام 2012 بعد عمليات القصف والتوغل التي نفذتها قوات النظام، خصوصاً في مدن وبلدات ريف حماة الشمالي وحلب الجنوبي والغربي وإدلب الجنوبي. وحصلت أشدّ موجات النزوح بين عامي 2018 و2020 حين شن النظام بمساندة الطيران الروسي والمليشيات التابعة لإيران عمليات برية واسعة في ما يعرف بـ«منطقة خفض التصعيد الرابعة» (إدلب ومحيطها)، ما شرّد نحو مليوني مدني وأخرجهم من ديارهم تحت وابل القصف واقتحام البلدات والقرى، فافترشوا أراضي المشاع أو تلك الزراعية. ومع الأيام تجمعوا في مخيمات عشوائية بعدما نصبوا خياماً عليها». وفي بداية العام الماضي ناهز عدد المخيمات العشوائية 514 يقطنها نحو 311 ألف نازح، بحسب إحصاءات أجراها فريق «منسقو استجابة سورية»، لكن بعد زلزال فبراير/ شباط عام 2023 الذي ضرب شمال سورية وجنوب تركيا وصل عدد هذه المخيمات إلى نحو 800، علماً أنه لا يوجد إحصاء لتحديد هذا العدد. ويشير حسن الحسن الذي يسكن في مخيم «الليث» إلى أن سكاناً في المخيمات يرفعون خيامهم باستخدام حجارة أو بلوكات من أجل تفادي السيول، لكن ذلك لا يمنع اختراق الأمطار الخيام.

ويكرر الحسن، في حديثه لـ«العربي الجديد»، ما قاله أحمد المحمد، ويتحدث عن أنه «إذ لم تقتلع العواصف خيامنا، فإن غزارة الأمطار والسيول وتشكل الطين وانقطاع الطرق تحجزنا داخل الخيام ربما لأيام في فصل الشتاء. ونحن لم نعد نستطيع الانتقال بسبب شراء أشخاص الأرض التي توجد خيامهم فيها، وغالبية المقيمين في المخيم أقرباء أو من قرية واحدة». وتقول المسنّة فضة الياسين لـ«العربي الجديد» خلال وجودها داخل خيمتها الهشّة والمتهالكة: «الشتاء قاسٍ، وأنا لا أستطيع التحرك خلال الأيام العادية إلا بصعوبة فكيف الحال خلال الشتاء مع الطين والسيول. وعندما تمطر نضع أواني في أرجاء الخيمة كي تستوعب المياه، لكن من دون جدوى». وفيما ينخر الفقر عائلة فضة التي تضم أيتاماً وأرامل، تناشد المنظمات العاملة في منطقة المخيم تأمين مدفأة للشتاء قبل أن يداهم البرد الخيمة.

ويقول أحمد قطيش، وهو منسق تمكين الشباب في منظمة «بنفسج» الإنسانية التي تعمل شمال غربي سورية، لا سيما في محافظة إدلب، لـ«العربي الجديد»: «يحتاج تفادي الكارثة بالكامل إلى إمكانيات ضخمة غير متوفرة». يتابع: «بنت العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات في السنوات الأخيرة قرى سكنية لعائلات في المخيمات الأكثر عرضة للسيول ومياه الأمطار من أجل تقليل المخاطر، كما نفذت مشاريع لمعالجة تصريف مياه الأمطار، لكن بعض المخيمات لا تزال تعاني من خطر التعرّض لفيضانات ومياه الأمطار، لأن عدد المخيمات العشوائية كبير، ولا يزال بعض سكان هذه المخيمات يرفضون الانتقال لأنهم يعملون في مدن قريبة».

التدخل في لحظة الكارثة

يقول المسؤول في منظمة «شفق» للإغاثة الإنسانية، وائل العبد الله، لـ«العربي الجديد»، إن التدخل في التجمعات والمخيمات العشوائية يحصل في حالات الطوارئ بحسب ظروف كل مشكلة. ويقول لـ«العربي الجديد»: «مع كل تحذير من منخفض جوي نرفع جاهزية فرقنا للمواجهة والاستجابة، لكننا لا نستطيع القيام بالكثير قبل ذلك».

تحقيق

توزع النازحون اللبنانيون من البقاع والجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت في العديد من المناطق، من بينها قرى جبيل، حيث يشهدون احتضاناً شعبياً ومساعدات تحاول ان تخفف من وطاة النزوح

نازحون لبنانيون

احتضان شعبي ومساعدات في قرى جبيل

جبيل (جبل لبنان) ـ **صفاء عيّاد**

أعلنت وحدة إدارة الكوارث التابعة للحكومة اللبنانية في آخر تقرير لها أن عدد النازحين في لبنان جراء العدوان الإسرائيلي وصل إلى مليون و200 ألف نازح. وفي قرى قضاء جبيل (محافظة جبل لبنان)، بلغ عدد النازحين أكثر من 12 ألف نازح، توزعوا بين مراكز الإيواء في مدينة جبيل، ومدرسة رسول المحبة التابعة لجمعية المبرات الخيرية، وعدد من المساجد. تقول قائمقام جبيل نتالي مرعي الخوري، ويشير سليم إلى أن «مشهد التكاتف الاجتماعي يعد مقبولاً في جبيل، وهناك العديد من المبادرات الفردية من أبناء المدينة، تتولى تأمين وجبات الطعام وتوزيعها على النازحين، بالإضافة إلى تأمين بعض تأميناتنا مع بعض نواب والفعاليات السياسية والحزبية في المدينة بالإضافة إلى التواصل مع بعض المبادرات». تضيف: «بالتعاون مع فعاليات وجمعيات مدنية كالصليب الأحمر وكاريتاس، يتم تأمين ثلاث وجبات طعام في اليوم للنازحين، بالإضافة إلى بعض الملابس، وخصوصاً أن معظم النازحين لم يتمكنوا من جلب الكثير من الثياب». وتتولّى الخوري تشكيل لجان لتأمين خزانات المياه ومستلزمات النظافة لمراكز الإيواء، وتضع جدولاً يومياً للحاجات مع الأساتذة ومديري المدارس.

وجالت «العربي الجديد» على عدد من مراكز الإيواء في جبيل. فمنذ اليوم الأول لتوسع العدوان في 23 سبتمبر/ أيلول الماضي، فتحت مدرسة رسول المحبة أبوابها أمام النازحين من أهالي الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. ويقول مدير المدرسة محمد سليم لـ «العربي الجديد»: «شعار جمعية المبرات هو من الناس إلى الناس، ودورها التكاتف الاجتماعي في الأزمات واحتضان أهلنا». تضم المدرسة طفلاً، وتتكفل الجمعية بتأمين احتياجاتهم المعيشية من مسكن وغذاء وطبابة، بالإضافة إلى القيام بأنشطة دعم نفسي للأطفال، وتأمين العلاج الإنشغالي للأطفال من ذوي الإعاقة الذين يعانون من مشاكل في النطق. وشكل موظفو المبرات خلية أزمة ضمت أساتذة المدرسة ومتطوعين من أفراد أسرهم، والهدف تأمين مسكن لائق يحافظ على كرامة النازحين». تحاول المدرسة تأمين الخصوصية للنازحين. ولتحقيق ذلك، حصلت كل عائلة على غرفة في المدرسة، مع الأخذ في الاعتبار ظروف ذوي الإعاقة.

جمعية المبرات لا تملك سوى مدرسة خاصة واحدة لفتحها أمام النازحين، إلا أنها تعمد إلى توزيع بعض المال على عائلات في قرى جبيل. وقدمت الجمعية خدمات صحية، وجال أطباء المدينة على النازحين ووزعت أدوية على المرضى منهم. ولا ينكر سليم أنهم «سيواجهون مشكلة انقطاع في بعض الأدوية، ولا سيما المزمنة منها، الأمر الذي يمكن أن يسبب إرباكاً لدينا». لكن من المتوقع أن تقوم إدارة مستشفى بهمن (تابع لجمعية المبرات الخيرية) بإنشاء مستشفى متنقل يجوب على مناطق إيواء النازحين، ليس فقط في المدينة بل في قرى القضاء.

صمود رغم الألم

تقول عبير بنوت، التي نزحت من بلدة زفتا (قضاء النبطية) لـ «العربي الجديد»: «ليس سهلاً أن يترك المرء بيته. لدينا يقين بأننا سنعود في أقرب وقت إلى منازلنا، وعلينا تحمل بعض البعض في مثل هذه الأزمات. بتنا كعائلة واحدة نخاف بعضنا على بعض، ونتشارك لحظات الحزن والفرح». تسبق الدموع كلمات خليل مهنا، ابن بلدة الخيام (جنوب)، الذي كان يقطن في الضاحية الجنوبية لبيروت، قبل أن يضطر إلى ترك منزله. لم يتوقع أن يشاهد هدم المنازل في الضاحية جراء الضربات الإسرائيلية. «لكننا سنعود ونعيد إعمار بيوتنا تماماً كما حصل بعد يوليو/ تموز من عام 2006». يخاف بعض النازحين الإفصاح عن القرى التي قدموا منها، وأسماء عائلاتهم، أو المنطقة التي توجهوا إليها خشية الاستهداف الإسرائيلي. وتقول سيدة تبلغ من العمر قرابة السبعين عاماً: «نعلم أن الظروف صعبة، لكننا هنا تحت سقف أمن وكرامتنا مصانة، وندعو الا تطول الحرب لنعود إلى قرانا». فيما الهاجس الأكبر لابن بلدة النبطية علي يحيى، وهو أب لخمسة أطفال، هو أن يمرض أحد أطفاله كونه لا يملك القدرة المالية لعلاجهم، على الرغم من توفر بعض الأدوية في المدرسة. يتابع: «نحاول التأقلم قدر الإمكان من أجل تسهيل فكرة النزوح على الأطفال».

صعوبات

في مدرسة جبيل الثانية الرسمية أعداد قليلة من النازحين. تضم المدرسة قرابة الخمسين نازحاً، كما تقول مديرتها نوف نعمة في حديث لـ «العربي الجديد». تضيف: «نسعى إلى توفير جميع احتياجات النازحين وعدم إشعارهم بأي نقص، ونعتبرهم ضيوفاً في منازلنا». تعمل نعمة مع خلية الأزمة التي أنشأها قائمقام مدينة جبيل، وبعد تأمين السقف الأمن للنازحين، يتحول الاهتمام إلى الواقع الصحي للنازحين، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة ومراكز الرعاية الأولية في المنطقة، لا سيما في ما يخص النساء الحوامل». يقول محمد عواضة النازح من بلدة الشهابية (قضاء صور)، الذي توجّه إلى المدرسة في اليوم الثالث من توسع العدوان مع 14 عائلة من القرى المجاورة، لـ «العربي الجديد»: «لم أتمكّن من جلب اللوازم الأساسية الشخصية. وفقدت عملي في تجارة الملابس في منطقة الجنوب، ولا أعرف كم ستطول الأزمة وهل سيكون باستطاعتي تأمين نفقات الولادة لمولودي الأول».

جرود جبيل

ولا يقتصر مشهد النزوح على قرى جبيل الساحلية، بل امتد إلى جرودها، لا سيما أفقا، لاسا، علمات، رأس أسطا، عين الخوبية، زيتون، ومشان. في هذه القرى حطت رحال النازحين على الرغم من برد القارس في الوقت الحالي، خشية المضايقات بسبب اختلاف المواقف السياسية. فتحت بلدة لاسا ثلاثة مراكز إيواء، وهي المدرسة الرسمية ومسجدين في البلدة، فيما باتت بيوتها ممتلئة بأولئك الذين قدموا إلى البلدة بعد الغارات الإسرائيلية التي استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت. وتتحدث ابنة بلدة مقنة البقاعية عطاف المقداد، لـ «العربي الجديد»، عن أحوال النزوح. تقول: «كنا في البقاع نستضيف نازحين من الجنوب. ومع اشتداد الغارات على البقاع، نزحنا وإياهم إلى لاسا. الهدف تأمين سقف امن. انا مسؤولة عن 20 فرداً في الأسرة من بينهم 8 أطفال». تضيف: «لمسنا احتضاناً كبيراً من قبل أبناء البلدة الذين يعملون ليل نهار على تأمين احتياجاتنا، لا سيما الطعام والتدفئة والأدوية». وتتحسر لعدم تمكنها من جلب المونة المنزلية التي عملت على تحضيرها خلال فصل الصيف، كالكشك والمكدوس والمربيات المخصصة لأيام البرد ومثل هذه الظروف.

وفي غرفة مجاورة، تتشارك أربع عائلات من آل بزي غرفة في مدرسة لاسا. وتقول سيدة من آل بزي: «لم نكن نتوقع أن نتهجر من الضاحية الجنوبية، لكننا نحاول قدر المستطاع التخفيف من وطأة النزوح بعضنا عن بعض، فلا مكان للانكسار طالما أننا نواجه العدو الإسرائيلي». أما ابنها نور بزي (14 عاماً) فيقول لـ «العربي الجديد»: «يفترض أن أتابع دراستي في المهنية، لكن فجأة سارعنا للخروج من المنزل من دون توضيب حقائبنا مخافة الاستهداف الإسرائيلي. نحاول تمضية الوقت بلعب الورق، والتجول في البلدة، إذ بات لدينا العديد من الأصدقاء». المشهد مماثل في حسينية البلدة، التي تؤوي عائلات عديدة من منطقة صحراء الشويفات. ولم يكن متوقعاً أن يتم استهداف صحراء الشويفات كما تقول الشابة مريم مشيك لـ «العربي الجديد». تضيف: «في البداية، نزحنا إلى بلدتنا البقاعية مزرعة التوت، التي استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت. وتتحدث ابنة بلدة مقنة البقاعية عطاف المقداد، لـ «العربي الجديد»، عن أحوال النزوح. تقول: «كنا في البقاع نستضيف نازحين من الجنوب. ومع اشتداد الغارات على البقاع، نزحنا وإياهم إلى لاسا. الهدف تأمين سقف امن. انا مسؤولة عن 20 فرداً في الأسرة من بينهم 8 أطفال». تضيف: «لمسنا احتضاناً كبيراً من قبل أبناء البلدة الذين يعملون ليل نهار على تأمين احتياجاتنا، لا سيما الطعام والتدفئة والأدوية». وتتحسر لعدم تمكنها من جلب المونة المنزلية التي عملت على تحضيرها خلال فصل الصيف، كالكشك والمكدوس والمربيات المخصصة لأيام البرد ومثل هذه الظروف.

وتعرضت هي أيضاً للاستهداف، فتوجهنا إلى لاسا مع ثماني عائلات من أقاربنا تضم عشرين طفلاً». تضيف: «خاف على أطفالنا الذين شهدوا القصف على الضاحية وصحراء شويفات. أطفالنا في حالة خوف ويخشون القصف في أية لحظة. يسألون باستمرار عن أصوات الطائرات وإمكانية تعرضهم للقصف في المكان الآمن الذي نزحوا إليه».

وفي المسجد الثاني للبلدة، افترشت عائلات من بلدتي مركبا والطيبة باحة المسجد. ويقوم شبان البلدة وجمعية آل المقداد الخيرية بتأمين كافة المستلزمات للأهالي النازحين. يمتنع جعفر المقداد، أحد أعضاء الجمعية، عن التحدث عن أرقام النازحين والكلفة المادية. يقول: «هذا واجبنا، والنازحون هم من أبناء بلدتنا الذين كانوا يقطنون في الضاحية. نتكاتف مع البلدية والأحزاب المعنية لعدم التقصير، ولا سيما أن البلدة بحاجة إلى مستلزمات التدفئة».

مراكز الإيواء يديرها متطوعون من جمعيات أهلية في معظم الحالات (فرانس برس)

1,200,000

عدد النازحين في لبنان جراء العدوان الإسرائيلي بحسب وحدة إدارة الكوارث التابعة للحكومة اللبنانية.

ضغطة زر تفجّر المؤسسات التعليمية في غزة

بعد عام على اندلاع الحرب تغرق غزة في شبح التجهيل المتعمد عبر حرمان أجيالها من التعليم، بعدما كانت تتغنى بارتفاع مستوى التحصيل العلمي لطلابها

غزة ـ **يحيى اليعقوبي**

مثل حال باقي مجالات الحياة في غزة، تعرض قطاع التعليم لـ «إبادة» عبر هدم المدارس والجامعات وقتل الطلاب والمدرسين والأكاديميين، وقصف المئات منهم وهم نائمون في بيوتهم وبين أطفالهم، وأسقط الاحتلال الإسرائيلي بالتالي المنظومة التعليمية، وهدم أحلام الطلاب ومستقبلهم وأبناء جيل فلسطيني كامل، عبر حرمانهم من الدراسة للعام الثاني، وإبعادهم عن مقاعد وأسوار المدارس المدمّرة.

وحرم أكثر من 650 ألف طالب وطالبة من الالتحاق بمدارسهم للعام الدراسي الثاني على التوالي، إضافة إلى نحو 100 ألف طالب وطالبة في مؤسسات التعليم العالي، و35 ألف طفل في مرحلة رياض الأطفال. «لا يمكن بدء الدراسة إلا بوقف العدوان»، هذا ما يقوله متخصصون في مجال التعليم بغزة لـ «العربي الجديد»، محذرين من مخاطر مستقبلية لتدمير 125 جامعة ومدرسة بشكل كلي، علماً أن الاحتلال دمّر 337 مدرسة وجامعة جزئياً. وبحسب وزارة التربية والتعليم في غزة، استشهد منذ بداية الحرب في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أكثر من 11600 طفل فلسطيني في سن التعليم المدرسي، وأصيب عشرات الآلاف بجروح وإعاقات جسدية وصدمات نفسية، كما استشهد أكثر من 1100 طالب وطالبة وأكثر من 750 معلماً وموظفاً تربوياً وإدارياً ونحو 130 عالماً وأكاديمياً وأستاذاً جامعياً. وهناك آلاف الإعاقات في حين لا يزال مصير المئات مجهولاً.

في أحد الفصول الدراسية بمدرسة تابعة لـ «أونروا» بمحافظة خانيونس، لا تفارق الطفلة سارة (11 عاماً) أسوار المدرسة، لكن ليس للتعلّم بل للمبيت، كونها نازحة مع عائلتها. تقول لـ «العربي الجديد» وهي تجلس أمام الفصل مسترجعة ذكرياتها: «اشتقت للعودة إلى مقاعد الدراسة وللتعلّم واللعب مع صديقاتي في الفسحة المدرسية. لا أعرف متى سيتحقق ذلك، ولا أعلم من بقي من صديقاتي على قيد الحياة». لا يوجد للمدرسة باب ولا سور خارجي بسبب التدمير، وتحوّل لون طلائها السماوي إلى أسود، بعدما أحرقها جيش الاحتلال خلال اجتياحه محافظة خانيونس. والمدرسة المجاورة مليئة بفتحات كبيرة في الجدران جراء قصف جيش الاحتلال. وليس بعيداً عن المشهد مدرسة قسمها القصف إلى نصفين، ويعيش فيها نازحون.

ووفق وزارة التربية والتعليم يستمر الاحتلال في استهداف المنشآت التعليمية بشكل متكرر، رغم استخدام ما تبقّى منها كمراكز إيواء للنازحين، ما تسبّب في التدمير الكلي أو شبه الكلي لـ93% من المباني المدرسية، فدمّر أكثر من 130 منشأة إدارية وأكاديمية في الجامعات والكليات والمعاهد بقطاع غزة. ويحذر خبراء أمميون من «إبادة تعليمية متعمدة» في قطاع غزة، عقب تدمير أكثر من 80% من المدارس، مع تواصل الحرب الإسرائيلية المدمرة عليه منذ أكثر من عام، وأن لذلك آثاراً طويلة الأمد على حقوق السكان الأساسية في التعليم، والتعبير عن أنفسهم، ما يحرم جيلاً آخر من الفلسطينيين من حقوقهم. ويتساءلون إذا كان هناك هدف متعمد من الاحتلال لتدمير نظام التعليم الفلسطيني بشكل شامل، وهو عمل يعرف باسم «الإبادة التعليمية».

كارثة حقيقية

يصف المتحدث باسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، عدنان أبو حسنة، حجم الدمار الذي طاول المؤسسات التعليمية بأنه «مهول للغاية»، مؤكداً أن حوالي أكثر من ثلثي مدارس «أونروا» جرى تدميرها بالكامل أو جزئياً، بحيث يصعب العودة إليها من دون أن تحصل عملية إعمار. ويقول أبو حسنة لـ «العربي الجديد»: «ما تبقى من المدارس تستغل بجعلها مراكز إيواء، تضم عشرات الآلاف من النازحين، وما جرى نكبة وكارثة حقيقية أصابت القطاع التعليمي». ويمنع وجود مئات الآلاف من النازحين داخل مدارس الوكالة، وفق أبو حسنة، العودة إلى التعليم الوجاهي، كما أنها تعرضت لتدمير داخلي للمقاعد والجدران، وكل ما يتعلق بالبنى التحتية من أنظمة مياه وطاقة شمسية أصبحت غير موجودة. وعن آثار الدمار على مستقبل الجيل، يؤكد أبو حسنة أنه «يجري تدمير جيل بكامله بعد أزمة فيروس كورونا حين لم تنفذ عملية تعليم حقيقية، وأخشى أن يدخل العام الثاني من الحرب، ويوجد أطفال في سن عشر سنوات لا يستطيعون القراءة ما سيكون له تأثير خطير على مستقبل الفلسطينيين في غزة». يضيف: «تفتقر غزة إلى كل المقومات، بالتالي التعليم والإنسان هو ثروتها الحقيقية».

دمار كبير

من جهته، يؤكد المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم بغزة الدكتور محمود مطر أن 73% من المباني المدرسية خرجت عن الخدمة، إضافة لجميع المباني الإدارية، وتلك للمديريات والمخازن ومراكز التعليم الإلكتروني، مع دخول العام الدراسي الثاني والطلاب منقطعون عن العملية التعليمية، ما يضع الوزارة أمام تحدّ كبير حتى في حال انتهاء الحرب. ويقول مطر لـ «العربي الجديد»: «حتى في حال توقفت الحرب من الصعب جداً استئناف الدراسة مباشرة، وستحتاج الوزارة إلى نحو 310 مدارس مؤقتة، كما أن أحدى إشكاليات التعليم التي لها علاقة بتعويض العام الدراسي تتمثل في تزايد التحدي مع طول مدة انقطاع الطلاب عن التعليم». ويؤكد «تعرض قطاع التعليم لدمار كبير، وتأثره بأزمة النزوح، لذا من الصعب استئناف الدراسة قبل تنفيذ عمليات بناء كاملة لمدارس تحتاج بعضها إلى إزالة كاملة. ويحذر من خطورة انقطاع الطلاب عن العملية التعليمية، خاصة في الصفوف الدنيا الذين لم يتأسسوا بشكل جيد منذ أزمة فيروس كورونا.

ويضم قطاع غزة سبع جامعات و11 كلية، منها مؤسسات تعليم عال خاصة حكومية، ومنها أيضاً كليات تابعة لـ «أونروا» معظمها تعرض لأضرار أو تدمير. ويوجد في قطاع غزة 88 ألف طالب ونحو 160 ألف خريج دمرت الحرب أحلامهم، كما دمرت جامعاتهم، وينتظرهم مستقبل مجهول.

ولعل تدمير جامعة الإسراء التي تعرّضت للنسف في فيديو نشره جيش الاحتلال يظهر أحد أكثر الجرائم الدموية التي طاولت الصروح التعليمية في 17 يناير/ كانون الثاني 2024 بعدما لم يبقَ فيها حجر أو مقعد دراسي واحد. ويضغط زر التفجير تطاير صرح الجامعة في الهواء، وتناثرت أحلام الطلاب والخريجين، مخلفاً دماراً هائلاً. وتعرّضت الجامعة الإسلامية التي تعتبر إحدى أكبر الجامعات في قطاع غزة وتتجاوز عدد طلابها 16 ألفاً لسنة 2021 - 2022 لقصف في 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وهو اليوم ذاته لقصف جامعة الأزهر. وتحاول جامعات غزة إنقاذ مستقبل طلابها عبر التعليم الإلكتروني، لكن مشاكل انقطاع الكهرباء، وتعطل الهواتف المحمولة، وضعف شبكة الإنترنت، من ضمن العوائق التي تهدد بعدم نجاح التجربة.

تريد إسرائيل منع أي نهوض للتعليم في غزة (مؤمن فايز/ الأناضول)

الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية: لا يمكن حسم استخدام إسرائيل لليورانيوم في لبنان

تكثر الأقاويل حول استخدام العدو الإسرائيلي اليورانيوم المنضب خلال غاراته على لبنان، إلا أن الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية تؤكد أن إثبات الأمر يتطلب خطوات علمية عدة، وهو ما لم يحصل بعد

من قصف الضاحية الجنوبية لبيروت (حسين بيضون)

بيروت ـ **سارة مطر**

أثار بيان نقابة الكيميائيين في لبنان بشأن استخدام جيش الاحتلال الإسرائيلي قنابل تحتوي على اليورانيوم المنضب، حفيظة وزارة الصحة العامة اللبنانية، التي شددت على توخي الدقة في تبني معلومات علمية وعدم التسرع في نشرها من دون التحقق من صحتها. وكانت الوزارة قد تواصلت مع الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، وأكد مدير الهيئة الدكتور بلال نصولي عدم توفر أدلة على استخدام اليورانيوم في الاعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان حتى الساعة.

ويشدد نصولي، في اتصال مع «العربي الجديد»، على أنه «لا يمكن القول إن العدو الإسرائيلي استخدم اليورانيوم المنضب بالصواريخ لخرق التحصينات. إنه موضوع شائك جداً. لا يمكن تحديد ذلك من خلال الدمار الهائل أو لون الحريق، كما أن جزءاً كبيراً من الصواريخ التي تخترق التحصينات لا يحتوي على اليورانيوم المنضب، وتلك التي تحتوي عليه تُستخدم بأكثريتها لخرق المدرعات». يضيف: «لا أحد يستطيع القول أو الحسم باستخدام اليورانيوم المنضب، إذا لم تتم زيارة الموقع ومعاينته وإجراء الفحوصات الإشعاعية الميدانية في الموقع، وأخذ عينات بكل حرفية وموثوقية من قبل المختصين والخبراء، ثم إعداد العينات في المختبرات لإخضاعها لفحوص مخبرية دقيقة. ويستغرق ظهور النتائج بين ثلاثة أيام إلى أسبوع. لا يمكن قول أي شيء قبل الزيارة الميدانية التي يحددها فوج الهندسة في الجيش اللبناني المتخصص في هذا الشأن. وأعتقد أن أول موقعين يجب زيارتهما فور وقف إطلاق النار، لأخذ عينات، هما موقعا الاغتيالين الكبيرين، لكن دون أن يعني ذلك أنها مواقع مشبوهة».

ويكشف نصولي أن الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية «تنسّق منذ بداية العدوان الإسرائيلي مع قيادة الجيش اللبناني بتوجيهات من رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي. وقد وضعنا مختبراتنا في كامل الجهوزية، مع المراقبين الإشعاعيين الميدانيين والطاقم العلمي الذي يأخذ العينات، بانتظار الحصول على تصريح من الجيش، لكننا لم نحصل عليه لغاية تاريخه، لا لمعاينة الموقعين الكبيرين ولا أي موقع آخر في الضاحية الجنوبية لبيروت. لا يمكننا الدخول قبل أن يتأكد الجيش من وجود قنابل غير منفجرة، ولا يستطيع الجيش بدوره الدخول قبل وقف القصف وإطلاق النار، حتى فرق الصليب الأحمر اللبناني لم تستطع الدخول. لم نتمكن حتى اليوم من الدخول لأخذ عينات ذات موثوقية ومصداقية لتحليلها من قبل الفريق العلمي».

يسعى متطوعون إلى تأمين بيئة ملائمة للنازحين وخلق أجواء من المرح

تعمل جمعية المبرات على تأمين الاحتياجات النسائية الخاصة

يجب على الموجودين بالمناطق المستهدفة وضع كمامات

الرصد يستدعي زيارة الموقع المستهدف بالصاروخ

وبلغت نصولي إلى أن «مادة اليورانيوم المنضب توضع بعدة غرامات في مقدمة الصاروخ، كي تتحمل الحرارة العالية الناتجة من انفجار الصاروخ، وتستطيع الخرق بقوة. لكن عند احتكاك الصاروخ بموقع الانفجار، تتحول هذه الكمية إلى غبار، وتسمى أوكسيد اليورانيوم، وتكون بكمية قليلة. لكن لم ترصد بعد محطاتنا الـ 21 المتخصصة بالرصد الإشعاعي البيئي على كل الأراضي اللبناني بعد حرب يوليو/ تموز 2006. ويقول: «بعد وقف إطلاق النار وإزالة القنابل غير المنفجرة من قبل الجيش اللبناني وعودة الأهالي لبيوتهم، زرنا نحو 150 موقعاً بين الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع، وأخذنا نحو 350 عينة حينها. وتعاوننا مع على الموجودين في المناطق المستهدفة وضع كمامات للوقاية من الغبار. وفي ما يتعلق بالكلام عن إغلاق النوافذ والمنازل، فإن اليورانيوم المنضب يتحول إلى بودرة محدودة بعدة أمتار وليس كيلومترات». يضيف أن «الغبار العادي أكثر ضرراً. أما ضرر اليورانيوم المنضب فيكون بما هو معدن ثقيل أكثر منه مادة مشعة. وفي ما يتعلق بالفوسفور الأبيض، فقد وُثّق استخدامه في جنوب البلاد بشكل واضح، وأخذ بعض العينات مع بداية حرب الإسناد لغزة، ولكن ما زلنا ندرس تأثيره على الصحة والتربة مع الوزارات المعنية».

ويذكّر نصولي بتعاون الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية مع فوج الهندسة في الجيش اللبناني بعد حرب يوليو/ تموز 2006. ويقول: «بعد وقف إطلاق النار وإزالة القنابل غير المنفجرة من قبل الجيش اللبناني وعودة الأهالي لبيوتهم، زرنا نحو 150 موقعاً بين الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع، وأخذنا نحو 350 عينة حينها. وتعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، وفحصت العينات في مختبرات الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، وحُلل جزء منها في مختبرات في سويسرا تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقسم آخر أرسل إلى مختبرات في فيينا تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بعدها، قمنا بمقارنة النتائج وأخذنا عينات من التربة وعينات غبارية وبعض مواد البناء من المواقع المقصوفة التي دلنا عليها الجيش باعتبارها مواقع مشبوهة وغير اعتيادية بوصفها قوة تفجير. وتبين بعد أشهر من العمل أن كل اليورانيوم الموجود في العينات كان اليورانيوم الطبيعي من التربة، لكونه موجوداً بالتربة مادة مشعة طبيعية. حينها، كثر المحللون والخبراء الذين لا علاقة لهم بالأسلحة المحرمة وكيفية اكتشاف استخدامها، وكان خلف من يسوّق لوجود اليورانيوم المنضب شركات كبيرة تُعنى بإزالة التلوث الإشعاعي، بهدف تحقيق المكاسب التجارية».